حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٨٣) ٢٠١٥/٠٣/١٥ م | www.al-badeel.org | Issue (183) 15/03/2015

شجرة الحرية وأرض الدم

حسام ميرو

«شجرة الحرية وأرض الدم» ليس عنواناً لقصيدة، هو توصيف دقيق لمسيرة سورية بعد منتصف آذار 2015، فبقدر ما كان التوق كبيراً لزرع شجرة الحرية التي لم يتعرّف السوريون إلى ثمارها بقدر ما كانت ضريبة الدم كبيرة، وبقدر ما كان نظام الحاكم/ الفرد في سورية شكلاً من أشكال فشل التاريخ الوطني بقدر ما تجلّت غرائبية واقع الثورة، ففي السنوات الأربع الماضية من عمر السوريين عرفوا معنى أن يكون الغرائبي هو الواقع بعينه، وما عاد هناك ما يدهش السوريون فيما يجري، وربما فيما سيجري.

كان مُستكثراً على السوري أن يغادر خوفه، وأن يعلن مولداً جديداً لحاضره ومستقبله، وأن يكتب سيرة أخرى، غير تلك التي كتبها الاستبداد منذ منتصف ستينات القرن الماضي، وأن يلقي خلف ظهره حياة الذل، آملاً بحياة تُعاش بكرامة، وأن يجرّب مرة أن يصدح بصوته دون أن يفكر بعاقبة الخروج عن الصمت، ولأن هذا كثير على السوري، فإن اقتلاع الحنجرة كان أحد أشكال العقاب، فليس مقدّراً للحنجرة أن تتكلم أو تغني بصوت عالٍ، لكنها أخطأت وفعلت، بل صوبت مسار أخطائها وفعلت.

أقسم السوري بأن ثورته سلمية، وأن جلّ ما يطالب به هو الحرية، لكن هذا التفكير الحالم هو بحد ذاته مناقض لمنطق نظام لا يعتقد بأن من الواقعية بمكان أن تشارك آخراً ما تمتلكه إن لم يأخذه بالقوة، فمنطق القوة والغلبة هو منطق ولادة النظام نفسه، ومنطق ديمومته، والحكم عنده لا غاية له إلا التحكم برقاب الآخرين، وليس منحهم أو مشاطرتهم الحرية، والحرية في قاموسه هي رديف لمؤامرة عليه، ومكافحتها واجب وطني، حتى لو كان الثمن قتل وتهجير آخر سوري.

كان المطلوب ألا يحتل السوريون الساحات بغنائهم وهتافهم، وأن يمنعوا من الوصول إلى أكبرها وأهمها، فحاول النظام سدّها، وحوّل بعضها إلى مسرح قتل جماعي كما في ساعة الساحة في مدينة حمص، فوصول المتظاهرين إلى الساحات وتمكنهم من الإقامة فيها كان سيعني عدم إمكانية تشويه صورتهم، وتشويه ثورتهم، والرضوخ بالتالي لإرادتهم، وإرادتهم بهذا المعنى الحضاري ستعني فعلياً نهايته.

لم يكن مسموحاً لسورية وشعبها أن ينالا الحرية، فأن تنال سورية الحرية فذلك يعني أن قطار الحرية لن يقف في دمشق، وأن شجرة الحرية ستظلل كل الطامحين إليها في المنطقة العربية، وأن معادلات الماضي ستكون أمام ولادة حالة تاريخية جديدة، وهكذا تحولت سورية إلى ساحة معركة لكل الذين يرتعبون من فكرة الحرية، ولكل الذين ما زالوا مستمرين بسبب نقص الحرية.

أن تعرف سورية الحرية وأن تشهد نظاماً ديمقراطياً فهذه ليست أخباراً سارة للجيران وجيران الجيران، فالحرية ستبدو أكثر ألقاً إذا ما لبست ثوباً سورياً، وسيكون بإمكانها أن تكون تفاحة الغواية لشعوبٍ بأكملها.

هل نبالغ أو نجافي المنطق إذا قلنا إن سورية الحرة كانت لتكون بوابةً لحرية المنطقة بأسرها؟، وهل نبالغ إذا قلنا إن إسقاط معادلة الطائفية في لبنان لا يمكن أن يحدث بدون ولادة سورية الحرة؟، وهل نبالغ إذا قلنا إن سورية حرة وديمقراطية هي نقيض إيران وإسرائيل؟، وهل نبالغ إذا قلنا إن سورية لاطائفية كانت ستكون نقيضاً لنظام المحاصصة في بغداد؟.

سورية لا ينبغي أن تكون حرة لا في عرف الشرق ولا في عرف الغرب، وهذه ليست نتيجة لنظرية المؤامرة، بل نتيجة لنظام الواقعية السياسية لدى أنظمة حكم قائمة على ما قام عليه النظام السوري من استبداد واحتكار للقوة والثروة، ويسودها ما ساد سورية من فساد، وتخشى على مصيرها كما يخشى النظام السوري، ولئن ادعى بعضها مناصرة «الثورة» فليس من باب مناصرة «الثورة»، وهي في قاموسه من المحرمات، وإنما من باب العمل على إنهاء فكرة «الثورة» لدى الشعوب، وجعل الحرية مرادفة للموت والدمار والدم.

أبرز المظاهر المسلحة على الساحة السورية

مسيرة الثورة من السلمية إلى العسكرة

■ إعداد "البديل":

تدخل الثورة السورية التي انطلقت في منتصف آذار 2011 عامها الخامس، وقد شهدت الثورة مجموعة من التحولات الكبرى التي كان لها الأثر البالغ في تحولها إلى ثورة مركبة، وبات البعض يطلق عليها توصيف الحرب الأهلية، أو حرباً إقليمية بالوكالة، أو حرباً على الإرهاب، وربما كانت الثورة السورية هي الثورة الوحيدة بين أخواتها في «الربيع العربي» التي تداخلت فيها العديد من العوامل التي أخذتها نحو ما هي عليه اليوم من سياقات.

ومنذ انطلاقة الانتفاضة السورية سعى خطاب النظام إلى تشويه صورة الثورة، واتهمها بأنها طائفية وإرهابية، ومع ذلك فقد قاومت الثورة كل اتهامات النظام لها، وحاولت التأكيد على سلميتها، وتمسكها بالقيم الوطنية الجامعة، وهو ما عكسه شعار «واحد .. واحد.. واحد.. الشعب السوري واحد»، كما كان المتظاهرين السلميين مدركين تماماً لمخاطر أي مظهر من مظاهر التسلح، وأوضحت صور المظاهرات خلال الأشهر السبعة الأولى للثورة حرص السوريين على عدم الانزلاق إلى ما أراده النظام، من تطييف وتسليح للثورة، كي يتاح له أن يتعامل معها بوصفها حركة إرهابية تسعى إلى هدم الدولة السورية، وتخريب البنية الاجتماعية، ويمارس عليها العنف الذي يسمح بوأدها.

وبمناسبة الذكرى الخامسة لانطلاقة الثورة السورية، تسلط «البديل» الضوء على بعض الظواهر التي عرفها السوريون خلال الأعوام الأربعة الماضية:

الشبيحة:

لم يكتفِ النظام السوري بزج الجيش السوري والقوى الأمنية في مواجهة الشعب، بل سارع إلى إحياء ظاهرة الشبيحة، وهي ظاهرة كان قد عرفها السوريون في ثمانينات القرن الماضي، خصوصاً في مدن الساحل السوري، لكن هذه المرة على نطاق واسع، وكان الهدف تأمين أكبر قدر ممكن من ضبط الحراك العام وقمعه في الجامعات والشوارع والقرى، وإحداث نوع من الصدمة لدى السوريين، بممارسة كم هائل من العنف، ظناً منه بأن هذا سيكون كفيلاً بعودة الناس إلى بيوتها.

وقد استمرت ظاهرة الشبيحة، لتتحول إلى إحدى أهم القوى غير العسكرية، خصوصاً أن الانشقاقات التي حدثت في صفوف العسكريين أعطت النظام مؤشراً إلى ضرورة الاعتماد على فئات غير عسكرية، وتلزيمها بقمع المتظاهرين والطلاب وإخافة المدنيين، مقابل رواتب شهرية منتظمة تدفع لعناصر الشبيحة.

الجيش الحر:

منذ الأشهر الأولى للثورة السورية زج النظام بالجيش في مواجهة المتظاهرين، وطلب من المجندين إطلاق النار في كثير من الحالات، ورفض عسكريون من رتب دنيا تنفيذ الأوامر، ومنهم من هرب ملقياً سلاحه، وتتالت هذه الحالات، حتى طالت ضباطاً عاملين من رتب مختلفة، وقد شكّل تأسيس حركة «لواء الضباط الأحرار» على يد المقدم حسين هرموش البداية الأولى لظاهرة تنظيم الضباط والجنود المنشقين في كتائب عسكرية، وتمكن النظام السوري من استعادة المقدم هرموش وضباط آخرين كانوا معه في ظروف غامضة، أما إعلان الجيش الحر فقد أتى بشكل رسمي في 31 تموز 2011، بقيادة العقيد رياض الأسعد، وقد حدد أهدافه «بحماية المتظاهرين، وإسقاط نظام بشار الأسد».

الكتائب الإسلامية:

ظهرت على الساحة السورية بشكل لافت العديد من الكتائب الإسلامية بعد أشهر عديدة من انطلاقة الثورة، وتلقت هذه الكتائب الدعم المادي من دول إقليمية عدة، ولم يكن الاتجاه العام نحو توحيدها، بقدر ما كان يصب في خانة تعددها وتنافسها على المال والسلاح والإعلام، حتى أن بعض الكتائب لم يعرف لها أي عمل عسكري، وربما كان الغرض من تشكلها هو الظهور الإعلامي عبر تسجيل مصور، وتلقي دعم مالي من جهة ما، وراحت الكتائب الإسلامية تنتشر بشكل واسع، خصوصاً في حمص وإدلب ولاحقاً في حلب، وربما كان لواء «التوحيد» الذي تشكل في 18 تموز 2012 من أبرز تلك التشكيلات، والذي قاده عبد القادر الصالح الذي قضى لاحقاً في عملية مجهولة، وقد بلغ تعداد لواء الإسلام أكثر من 10 آلاف مقاتل في 2013.

«النصرة» و«داعش»:

على الرغم من محاولة الكثيرين التمييز بين جبهة «النصرة» وبين تنظيم «الدولة الإسلامية» من حيث أن «النصرة» تعمل على الأرض السورية، ولا تبتغي التوسع خارجها، وأن تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) هو تنظيم عابر للقارات، ويستقطب جهاديين من مختلف أنحاء العالم، إلا أن هذا التمييز لا يخفي انتماء التنظيمين إلى الفكر السلفي الجهادي، وقد أعلنت «النصرة» عن نفسها في بيان لها في 24 كانون الثاني 2014، وتبنت العديد من العمليات الانتحارية في دمشق وحلب، كما فكت ارتباطها عن تنظيم الدولة الإسلامية وبايعت تنظيم «القاعدة».

ونمت قوة «داعش»، وتمكنت من فرض سيطرتها على مناطق واسعة في العراق وسورية، وأعلنت «الرقة» عاصمة لها، كما أن استيلائها على الموصل كان من أكبر وأخطر العمليات التي قامت بها، ويتحرك مقاتلو «داعش» داخل سورية والعراق في أراضٍ يعتبرونها «دولة الخلافة».

الكتائب الشيعية:

استقدم النظام السوري العديد من الميليشيات والعناصر الشيعية من لبنان والعراق وأفغانستان وباكستان وإيران، في محاولة منه لسد النقص البشري، بعد أن قارب الخزان البشري لعديده العسكري على النضوب، وخسارته أعداد كبيرة تقدر بعشرات الآلاف، وتهرب الشباب السوري من خدمة العلم، وخروج أكثر من 65% من المناطق السورية عن سيطرته.

وبالإضافة إلى حزب الله، فقد شاركت كتائب عراقية عديدة، مثل أبو الفضل العباس، وعصائب أهل الحق، وفيلق الوعد الصادق، وكتائب سيد الشهداء، ولواء ذو الفقار، وغيرها من الكتائب العراقية.

وقد كان الشعار التي أتت فيه الكتائب الشيعية بداية هو حماية المقدسات، لكن سرعان ما أعلنت عن انخراطها في قتال قوى المعارضة، وقد كانت معارك القصير والقلمون من أبرز المعارك التي شارك فيها حزب الله اللبناني.

من المحتمل أن يلجأ إلى إعلان النفير العام

أثر معارك العراق على تنظيم "الدولة الإسلامية"

■ عصام عطا الله

تقترب القوات العراقية مدعومة بما يسمى «قوات الحشد الشعبي» من إحكام السيطرة على مدينة تكريت في محافظة صلاح الدين، وتلقى هذه القوات مقاومة عنيفة وشرسة من قوات تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، المتمركزة في داخلها، رغم الفارق العددي الكبير بين الطرفين، إذ يقدر عدد المهاجمين بـ 30 ألف مقاتل، في وقت تشير الأنباء إلى وجود 750 مقاتل من التنظيم.

ونأت القوات الأمريكية وقوات التحالف بنفسها عن عمليات تكريت رغم أهميتها العسكرية، ورغم تأييدها لهذه العملية، ومشاركة إيران. ويرجع مراقبون الإصرار الأمريكي على النأي بالنفس للتخوف من عمليات طائفية قد تقوم بها الميليشيات الشيعية. يقول الناشط أبو محمد من ريف حلب: "عمليات تكريت بمثابة بالون اختبار للجميع، للقوات العراقية، ولميليشيات الحشد الشيعي، ولإيران، وعلى ضوء النجاح ربما سيتقرر مصير التحالف ضد تنظيم الدولة"، كما عبّر الجنرال مارتن ديمبسي عن ذلك صراحة: إذا تصرفت القوات والجماعات المسلحة بطريقة نزيهة، أي أعادت المدينة لأهلها، عندها سيكون لهذا الأمر تأثير إيجابي على الحملة العسكرية ضد تنظيم الدولة.

ويتخوف الأمريكيون من تأجيج هذا الهجوم للصراع الطائفي، وقد أعرب وزير الدفاع الأمريكي آشتون كارتر عن أمله بألا يؤدي الهجوم لبعث شبح الطائفية في العراق، في حين يتخوف الجنرال ديمبسي من أن يؤدي التدخل الإيراني المباشر إلى توترات مذهبية.

وتشير الأنباء الأولية الواردة من أرض المعارك لمصداقية هذه المخاوف بعد عمليات القتل والخطف والحرق للممتلكات، ولم تنفع مناشدات حيدر العبادي رئيس الوزراء العراقي بضرورة حماية المدنيين، إذ يصعب السيطرة على الميليشيات المحكوم كثير منها بنفس طائفي حاقد، ما دفع كثيراً من الأهالي للنزوح من المدينة و محيطها، فهناك مخاوف حقيقية من قبل الأهالي أن يتم تحميلهم وزر خطف مئات من المجندين الشيعة من قاعدة "سبايكر"، وإعدامهم على يد التنظيم في حزيران الماضي.

وسوف يستثمر تنظيم الدولة هذه الممارسات والمخاوف في الشارع السني محلياً ودولياً، فهناك انطباع عام لدى عموم الشارع السني عقب التدخل الإيراني الفج بأنَّ الصراع أخذ بعداً طائفياً، ويدفع هذا الشارع السني في العراق لتقبل تنظيم الدولة لا حباً به بل لاعتباره أهون الشرين، يقول المحامي ياسين من ريف حلب الشرقي: "حال أهلنا في العراق كحالنا، فهم بين نار الاحتلال الإيراني الصفوي الطائفي، وبين نار التطرف، ونار التطرف أرحم لأنها لا تستهدف وجودك، وهويتك".

كما يتوقع أن يستثمر التنظيم المعارك لحشد مزيد من الدعم في الشارع السني، وقد تدفع المعارك كثيراً من الشباب العرب للانخراط في صفوف التنظيم دفاعاً عن الهوية العربية للعاصمة بغداد، والوجود السني في العراق، ويحاول تنظيم الدولة أمام الصمت والعجز العربي في سورية والعراق الظهور كمدافع وحيد عن أهل السنة.

وستترك هزيمة تنظيم الدولة من ناحية أخرى آثاراً سلبية على التنظيم شبيهة بتلك التي حدثت عقب هزيمته في عين العرب "كوباني"، وسيعمل على امتصاص أثر الهزيمة أيضاً عبر الإيحاء أنَّ الهدف ليس الأرض بل إلحاق خسائر بالعدو، واستنزافه بشرياً ومادياً. يقول أبو حسين قيادي في الجيش الحر: "التنظيم بارع في تبرير الهزائم العسكرية، وتحويلها لنصر، فقال عن عين العرب أنَّ التحالف دمرها ولم يحررها، وفي معارك تكريت سيتحدث عن انسحابات تكتيكية للعودة لاحقاً باعتبار العدو غير قادر على التمسك بالأرض فضلاً عن حديثه امتلاك الحاضنة الشعبية".

وتساعد مرونة الحركة عند التنظيم الذي يستخدم حرب العصابات في تقليل الخسائر البشرية من ناحية، والانسحاب ومعاودة مهاجمة العدو من ناحية أخرى، مستغلاً ثقل حركة الجيش العراقي النظامي، ووضوح نقاط تمركزه.

ولا شكَّ أنَّ التنظيم سيعمل كعادته على التمدد ولو على نطاق ضيق، أو إشعال القتال في مناطق أخرى لإثبات أنَّ معركة تكريت جزء من حرب طويلة الأمد، وفي هذا السياق يفهم هجوم التنظيم بعدد من الآليات المفخخة على مواقع أمنية وعسكرية في مدينة الرمادي، يقول المحامي ياسين: " هجوم التنظيم في الرمادي، وربما مناطق أخرى لاحقاً يماثل هجوم تنظيم الدولة القوي بالدبابات والآليات الثقيلة على رأس العين في سورية للتغطية على هزائمه في تل حميس، وتل براك، فالتنظيم يريد أن يقنع مقاتليه أنَّ هزائمه جزء من معارك كر وفر"، وأنّه قادر على استعادة المناطق التي خسرها تبعاً للظروف العسكرية، وتندرج معاركه مع النظام في حقل الشاعر كذلك ضمن سياسة معارك الاستنزاف، فالتنظيم يقتل ويخرب المنشآت ثم ينسحب من دون أن يبقى متمسكاً بالأرض.

لكنَّ المتابعين على الأرض يدركون حجم الخسائر، والمأزق الذي يمر به تنظيم الدولة نتيجة هزيمته في عين العرب، وفي العراق مؤخراً، إذ لا يمتلك التنظيم أعداداً بشرية قادرة على تحمل الخسائر البشرية المتتالية. يقول الشيخ سعيد من ريف حلب الشرقي: "فشل التنظيم في كسب قاعدة شعبية في الوسط السني تعطيه الشرعية، وترفده بخزان بشري من المقاتلين، لذلك يعتمد على الأجانب الذين تبقى أعدادهم مهما كثرت محدودة"، وما يؤكد هذه الحقيقة لجوء التنظيم لسحب عدد من مقاتليه في سورية لزجهم في معارك العراق، واللافت أنَّ التنظيم لا يكتفي بسحب الأجانب بل بدأ يأخذ السوريين إلى هناك، مما زاد من احتقان الشارع السوري ضد التنظيم، يقول المربي عبد الغني من ريف حلب: "بدلاً من أن يكون التنظيم عوناً لنا في قتال الأسد كما ادعى بداية، مزّق صفوف الثوار، وطعنهم من الداخل، واستفرد بالثورات، وأحدث شرخاً في المجتمع السوري، واليوم يأخذ الشباب السوري للموت في محرقة العراق"، ويعيش التنظيم ظروفاً صعبة على كافة المستويات بشرياً وعسكرياً.

ويخشى الأهالي أن تقود معارك العراق الطاحنة لمنحًى آخر، ولا سيما أنَّ التنظيم يعطيها بعداً دينياً وعقائدياً عميقاً على غرار معارك المسلمين الأوائل مع الفرس والروم، فكما تكالبت الأمم على المسلمين، تجتمع اليوم على أهل السنة والجماعة في العراق والشام، ما يدفع البغدادي (أمير المؤمنين) لإعلان النفير العام باعتباره خليفة للمسلمين للدفاع عن الإسلام. يقول الجامعي حسام من مدينة منبج: "بعد مقتل أعداد كبيرة من مقاتلي التنظيم، وانحسار أعداد المنتسبين، بدأت تسري شائعات عن احتمال إعلان النفير العام –التجنيد الإجباري– مما أثار موجة من الخوف بين الأهالي على غرار الخوف الذي رافق حملات الاحتياط التي قام النظام في مناطق سيطرته".

ويرى مراقبون أنَّ الآثار النفسية لمعارك التنظيم في العراق ستكون أعمق أثراً من الخسائر العسكرية، إذ أدت خسائر التنظيم في أكثر من موقع لتلاشي تلك الهالة التي عمل التنظيم على إقناع الشارع بها تحت شعار (خلافة إسلامية على منهاج النبوة، باقية وتتمدد)، فالدولة تنهار، وتتآكل ولا تستطيع الاحتفاظ بالأرض فما بالك التمدد، يقول المحامي حسن من ريف حلب: "لم يعد التنظيم التمدد إلا من خلال المفخخات، فقد سيطر على المناطق السنيّة مستغلاً الغضب الشعبي، والظلم الذي عاناه السنة من قبل حكامهم، لكنه بدلاً من احتضان السنة قام بقمعهم وظلمهم، فقتل منهم أضعاف ما قتل من الطرف الآخر"، وسيعمل التنظيم تصوير هذه المفخخات، وغيرها من عمليات محدودة على أنها غزوات ناجحة.

الجغرافيات السياسية والمعارضة السورية

باسل أبو حمدة *

لا غرابة في مسألة أقلمة وتدويل الصراع السياسي على السلطة في سوريا حتى في حدودها القصوى عندما تغيب، في لحظة ما، ،صورة التفاعلات الداخلية بين مكوناته الرئيسية من قائمة المدعوين لمناقشة سبل الخروج من حالة الاستعصاء التي بلغته. لكن وجه الغرابة يكمن في رد هذا الميل الاستراتيجي إلى عوامل خارجية تتعلق بلعبة الأمم ومصالحها المتنوعة فقط، بينما تتوارى ملامح الحقيقة، أو ملامح عناصرها المكملة، خلف طبيعة النظام السوري نفسه وهويته البنيوية التي قامت ولا تزال على تشكيل بؤرة شرق أوسطية ترتبط بعلاقات معقدة وخطيرة وتتشابك مع النظامين الإقليمي والدولي، والأغرب من كل ذلك يتمحور في قبول كتل رئيسية في المعارضة السورية أن تشكل، بدورها، أحد مسننات آلة الأقلمة والتدويل تلك في مشهد يضعها هي والنظام، الذي تحاربه وتناضل من أجل اسقاطه، في بوتقة واحدة، معمقة بذلك الدور الوظيفي والخدمي والتوريطي، الذي لطالما لعبه النظام في ملفات إقليمية شائكة شكلت أوراق اعتماد بقائه في الحكم طوال حقبة مديدة من الزمن.

يمكن تتبع هذا المسار السياسي المدمر للقضية السورية العادلة عبر الجغرافيات أو المظلات السياسية السابقة واللاحقة التي احتضنت ورعت مبادرات ومؤتمرات ومنتديات ترفع شعار الحل السياسي للصراع من دون استثناء، بدءا من مبادرات جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة ومرورا بجنيف وموسكو وأنقرة والدوحة وحتى طهران وانتهاء بالقاهرة، التي تحولت، جنبا إلى جنب مع موسكو، إلى وجهة سياسية رئيسية للمعارضين السوريين ما بعد انتصار ثورة 25 يناير في مصر على الرغم من تعاقب نظامين سياسيين متناحرين خلال هذه الفترة فيها، فكان من الطبيعي أن يعلو صوت أطراف من المعارضة السورية على أصوات نظراء لها في سماء القاهرة وفق أجندات داخلية مصرية صرفة، لا يهمها في الشأن السوري سوى ذلك الدور المحتمل الذي يمكن أن تلعبه تلك الأطراف في مؤازرة توجهات النظام المصري في كلا الحالتين، فلقد علا صوت جماعة الإخوان المسلمين السوريين أثناء حكم الرئيس محمد مرسي، بينما تستبعد الجماعة نفسها وكتل وشخصيات سورية معارضة أخرى، في اللحظة الراهنة، من الحراك السوري المعارض في القاهرة، ما يساهم بقوة في تعميق المأزق السوري لحل أهم عقده المتمثلة في خلق توافق سياسي معارض لا غنى عنه في كل الأحوال.

في حين يصبح التساؤل مشروعا حول صحوة النظام المصري الحالي، والتي أتت الكثير من ممارساته بشكل معاكس لمخرجات ثورة 25 يناير، ومنها ما يتعلق بالسوريين، وبالتالي فإنه لا يجب إغفال استراتيجية هذا النظام التي تندرج ضمن استراتيجية عربية أعم وأشمل يتلمس القائمون عليها مخاطر التغيّر السياسي في مجل الأنظمة السياسية العربية، فضلا عن أن المنظور العام للدور المصري في القضية السورية لن يخرج، بأي حال من الأحوال، عن دائرة الاستقطاب السياسي ما بين أنقرة والدوحة من جهة والرياض والقاهرة من الجهة الأخرى.

بالتالي، فإن منطق الأشياء يشي بأن حجيج أطراف معارضة سورية إلى القاهرة يصب في مصلحة حاضنة النظام المصري ، ولذلك غاب عن طاولة لجنة متابعة اجتماع القاهرة للمعارضة السورية الأخير، الذي أسفر عن الاتفاق على عقد الاجتماع الثاني في إبريل المقبل، النقاش حول المرتكز الرئيسي الذي قامت على أساسه الثورة السورية متمثلا في اسقاط النظام السوري، وشطبه من صفحة المستقبل السياسي في سوريا، فعلى الرغم من الاشارة إلى أن البنود الشهيرة الستة لجنيف 1 ستشكل قاعدة للنقاش في مؤتمر القاهرة الثاني المقبل، إلى أن العمومية والضبابية التي أحاطت بهذا الطرح تشي كذلك بأن أحد أهم توجهات السياسة الخارجية المصرية في هذه المرحلة تقوم على تعويم رأس النظام السوري، تمهيدا لإعادة تأهيله على المستويين الإقليمي والدولي، وإغلاق ملف الربيع العربي ولو إلى حين.

ليس مصادفة ،في تتبع حراك أطراف من المعارضة السورية في رحاب الجغرافيات السياسية الإقليمية والدولية، أن تحتضن القاهرة في 22 يناير الماضي اجتماعات لها قبل مؤتمر مماثل في موسكو عقد في نفس الشهر بمشاركة موفدين يمثلون الرئيس السوري بشار الأسد وآخرين من معارضة الداخل السوري، بهدف تسوية الازمة السورية، وليس صدفة أن يتزامن انعقاد منتدى موسكو2 في السادس من أبريل المقبل مع مؤتمر القاهرة الثاني، وليس صدفة أن تستبعد هذه الاجتماعات الأربعة السابقة واللاحقة منها مناقشة مستقبل الأسد، الذي يشكل النقطة الخلافية الجوهرية وربما الوحيدة بين مختلف أطياف المعارضات السورية، وعليها وحدها يمكن قراءة مستقبل سوريا وطبيعة النظام السياسي المستقبلي فيها، وليس من باب السذاجة السياسية أن تشارك هذه المعارضات في هكذا مؤتمرات ليس منوطا بها المساس بهذه النقطة، بل إن هذه المشاركات تعكس حالة تنافر صارخة بين أهداف الثورة السورية وبين مصالح المهرولين نحو عواصم لم يعد خافيا على أحد مصلحتها في استمرار النظام الرسمي العربي على ما هو عليه ، وليس صدفة أن تتكثف هذه الاجتماعات بعد أن تخلت الإدارة الأميركية الحالية عن الملف السوري وسلمته لحليفي النظام السوري الاستراتيجيين، طهران وموسكو، التي تقف بالمرصاد وتنتظر في مجلس الأمن مقررات مؤتمر القاهرة الثاني، أو أي مؤتمرات أخرى تتعلق بالشأن السوري.

كاتب فلسطيني

الحلقة المفرغة من العنف والعنف المضاد

حكم عاقل

السلطة في أحد وجوهها قوة لمحو العنف عبر تأسيس الحق. أما تجريبياً فيبدو أن قدراً من العنف ضروري لإنقاذ السلطة. فالسياسة في نظر ميكيافيلي ليست سوى تقدير كم كل من العنف والسلطة، ذاك أن الخطأ في تقدير هذا الكم يفضي إلى زوال السلطة. هكذا تتحوّل السلطة إلى تنظيم سياسي يتحكم في العنف الذي تمارسه على الشعب في إطار إقليمي محدد، حيث يخول التعاقد الدولة الحق في استعمال العنف.

الدولة ضد العنف، لكنها تحتكره لنفسها ليكون، حسب ماكس فيبر، "عنفا مشروعا" تستخدمه لتحقيق المنفعة العامة التي تحمل المجتمع على ممارسة القمع ضد بعض الأفراد. فالعنف أداة لممارسة السلطة وظيفتها في حفظ الأمن والاستقرار، لكنها لا تستطيع الاستسلام للعنف الاعتباطي من غير مبرر، وإلا ستفني ذاتها كسلطة. فإذا كانت السلطة شرط الاجتماع البشري فهل يغدو العنف شرطا للسلطة؟ وهل من علاقة ضرورية بين السلطة والعنف؟.

إذا كان بالإمكان تبرير العنف بوساطة ضرورات تقنية (ميكيافيلي) فإنه يبقى خارج المعقولية، أما السلطة، كما يلح اسبينوزا، فمبنية على العقل. التخدير الأيديولوجي والتطويع الاجتماعي والتحايل وغيرها من الأفعال المقترنة بممارسة العنف ليست أفعالا سياسية، لأنها تستوجب التبرير. ميشيل فوكو، يثور على المنطق الداخلي للمعادلة الأساسية في العقد الاجتماعي التي كرستها الفلسفة السياسية الحديثة، حيث يحتكر الحاكم وحده حق استعمال العنف، فيتساءل حول السبب الذي يدفع الأفراد لاختيار من يمثلهم مفوضين له سلطة مطلقة؟ ويرى انهم يفعلون ذلك كي يتمكنوا من الحياة، فتدخل الحياة ضمن صلاحيات من يمثل السيادة. لكن هذه الصلاحية (حق الحياة) هي خارج التعاقد ما دامت هي الباعث المبدئي والجوهري للعقد. من هنا لا يمكن عند فوكو تبرير عنف السلطة، ويذهب إلى بطلان أي حجة تبحث عن شرعية له في العقد الاجتماعي. وكان من الطبيعي أن يكون فوكو من أوائل الرافضين لعقوبة الإعدام وغيرها من أشكال الزجر والعقاب لترويض الأجساد المتمردة، فلا يمكن الحفاظ على أمن المجتمع وحياة الناس بسلب حياة الآخرين. ويرى فوكو، أنه وبعد الثورة الفرنسية لم يعد مقبولا معاقبة المتمردين على الطريقة القروسطية في الساحات العامة، والتنكيل بهم أمام الجماهير لبث الرعب في قلوب الرعية كأسلوب في العقاب والردع. من الضروري هنا، التمييز بين السلطة من حيث هي كيان ثابت وبين صاحب السلطة. فنزع السلطة من يد صاحب السلطة لا يعني زوالها مطلقا إلا بالنسبة للجهة التي احتكرتها، بالمقابل فإن القبض على السلطة لا يعني الشرعية بأي حال، حتى مع ذلك الإلحاح من قبل البعض على أن جوهر السلطة مناقض للحرية باعتبارها قائمة على الإكراه، لكنه إكراه صاحب السلطة في نهاية التحليل. ثمة علاقة لاشك بين السلطة والعنف، لكن هذه العلاقة ليست بحال من الأحوال علاقة ضرورية. فليست العنف شرطا ضروريا للسلطة، بل السلطة شرط ضروري للعنف، إذ أن السلطة هي الوسيلة التي يلجا إليها العنف ليتحقق ماديا، فلم يقترن وصول صاحب السلطة اليها بالعنف دائما، بل كانت السلطة أداة بيده لممارسة العنف. ولاشك أن المصدر الأساسي للعنف، هو تغوّل السلطة ضد أبنائها وتحول العنف قهرا.

ولا يستغل العنف فقط السلطة القائمة لتحقيق ذاته، بل يخلق سلطة لم تكن موجودة أو يفترض وجودها. فبعد مضي أربع سنوات مارس النظام في سوريا ما استطاع من عنف، عبر استحواذه على السلطة وإساءة استخدامها، بينما مارس مسلحو المعارضة العنف، عبر خلق سلطة جديدة. أما جهاديو الحرب السورية مثل "داعش" وأخواتها، فمارسوا العنف باستحواذ السلطة المتمثلة في الإرهاب المادي والمعنوي.

وحتى الآن، يتفوق النظام في سوريا أو على الأقل لا يزال باق. ومهما كان مقدار الدعم الخارجي الإيراني والميليشيوي وغيره، فإن الحقيقة على الأرض أنه لا يزال متماسكا، بينما تتذرى المعارضة المسلحة وتقتتل طردا مع تعدد الجهات الداعمة لها ولمتصارعة فيما بينها. وقد لاحظت حنا آرندت، أنه في حال المواجهة بين عنف الدولة وعنف فصيل من خارجها، كانت الحكومات تتفوق على الدوام تفوقا مطلقا، وقد فشلت الثورات منذ بداية القرن الماضي بسبب تنامي القدرات التدميرية للأسلحة التي لا تمتلكها إلا الحكومات (سلاح الجو على أقل تقدير في حالة النظام السوري)، لكنها تترك بارقة أمل حين ترى أن بإمكان العنف أن يدمر السلطة، إذ أن هذا التفوق من قبل الدولة ليس ثابتاً على الدوام، بل مرهونا بصمود بنية السلطة واستمرار قادة الأجهزة بالطاعة. لكن، وبالرغم من كل الانشقاقات التي حدثت في أجهزة الدولة السورية، ومنها الجيش والمؤسسة الأمنية، فقد بقيت نواة السلطة متماسكة حتى الآن.

ترى آرندت أن العنف قد لا يعزز بالضرورة «من شأن القضايا، ولا من شأن التاريخ، ولا من شأن الثورات، ولا من شأن التقدم أو التأخر، لكن بإمكانه أن يفيد في إضفاء طابع درامي على المطالب وإيصالها إلى الرأي العام لافتًا نظره إليها». لكن مع بقاء العالم متفرجا على ما يحدث في سوريا، والعجز حتى عن التدخل المطلوب إنسانيا بالحد الأدنى، فإن العنف المضاد للدولة في ظل موازين القوى الحالية، التي أصبحت هامش مناورة واسع للدول الإقليمية والدولية المتصارعة على الساحة السورية، بات نجاحه مرهونا بالتحولات داخل الدولة نفسها، أي بانهيار الولاء. عدا ذلك فإنه قد يكون بعيدا عن تحقيق القضايا التي ينشدها، وربما فإن أفضل ما قد يحققه، هو الاعتراف به من قبل الخصم أي الدولة، وهو ما يتحاشى النظام حتى الآن تقديمه أو الاستسلام له صراحة أو مواربة. ومع ضآلة النتائج المتوخاة، سيبقى الثمن باهظا إنسانيا واجتماعيا، حتى يحقق العنف والعنف المضاد صوت الاعتدال، أي يفتح الباب للسياسي. لكن هنا معضلة أخرى حين لا تملك المعارضة استراتيجية واضحة لمرحلة ما بعد العنف وزوال احتكار السلطة، لاسيما في ظل تضارب وجهات النظر وتعارض المصالح. هذه الضبابية السياسية لم تستطع الإجابة على تساؤلات قطاعات واسعة من الشعب السوري: لماذا؟ وإلى أين؟

بدخول سوريا عامها الخامس من دورة العنف والعنف المضاد، يبدو أن الدائرة ذاتها سترسم لعام جديد قادم، وربما المتغير الأبرز سيكون مزيدا من الوضع الإنساني المأساوي والمتدهور، ومزيدا من الجماهير العالمية التي تراقب وتشاهد، لاسيما وأن مأساة سوريا بدأت تصبح معارضا متجولة حول العالم، بل مزيدا من تعقد شبكة المصالح والتحالفات. قد نكون متشائمين، لكنه الحلم الذي قد يكون كابوسا تبدده لحظات اليقظة المتوخاة.

"سليمان شاه" تركة الاحتلال الباقية

■ فيكتوريوس بيان شمس

قامت في 22 من شباط 2015 قوة تركية، مؤلّفة بحسب رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو من «39 دبابة، و57 عربة مدرّعة، و100 عربة، و572 جندياً» بدخول الأراضي السورية في مهمّة لنقل ضريح سليمان شاه، جد عثمان الأول مؤسّس الدولة العثمانية في العام 1299.

تابعت القيادة التركية على أعلى المستويات مجريات العملية، والتي نُفّذت بنجاح بحسب بيان رئاسة الأركان، والتي أكّدت أنّه: "تم نقل الأمانات التي تحمل قيمة عالية والتي تركها لنا أجدادنا، من ضريح سليمان شاه (في حلب)، الذي يعتبر أرضا تركية وفقا للمعاهدات الدولية، إلى تركيا بشكل مؤقت، تمهيدا لنقلها إلى قرية "آشمة" في سوريا، وذلك بسبب المشاكل الأمنية في سوريا والضرورات العسكرية».

تختلط في هذه العملية التفاصيل السياسية بالتاريخية بالعسكرية، إذ أن النظام السوري الذي أزال عن خريطة البلاد السياسية الرسمية كل المناطق التي احتلّتها تركيا منذ العام 1938 وما تلاه، كاعتراف غير معلن بالسيادة التركية عليها بعد فتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين البلدين منذ العام 2009، هو ذاته من قبل باستمرار سريان مفعول "اتّفاقية أنقرة" الموقّعة في العام 1921 بين الاحتلالين، الفرنسي والتركي، والتي تضمن المادّة التاسعة فيها، بقاء الأرض التي دفن فيها سليمان شاه، تحت السيادة التركية. حتى قبيل قيام الثورة السورية، كانت العلاقات مع الأتراك على ما يرام، ولم يكن هنالك ما يعكّر صفوها بين نفس القيادتين في البلدين الجارين.

جدير بالذكر، أن وزارة الخارجية التركية بحسب بيان لوكالة "سانا" التابعة للنظام السوري، والذي نسبت فيه الكلام لمصدر مسؤول، لم تسمّه، أو تحدّد صفته أو موقعه على عادتها، كانت قد أبلغت القنصلية السورية في اسطنبول "عشية هذا العدوان السافر»!

إذاً، هذا "عدوان سافر" بحسب "المصدر المسؤول". والسؤال الذي يطرح: هل ألغى النظام السوري "معاهدة أنقرة 1921"؟. لأنّه في هذه الحالة فقط، يمكن اعتبار ما قام به الجيش التركي بشكل واضح وصريح ومعلن عنه، "عدوان سافر". فالأرض التي أقيم عليها الضريح، هي أرض تركية باعتراف النظام نفسه، وهنالك لجنة اسمها "اللجنة المشتركة لبرنامج التعاون السوري – التركي"، كانت تنسّق الخطوات بين البلدين بما يخص هذا الضريح، وهي التي قامت باقتراح بناء مخفر للشرطة السورية بالقرب من الضريح في العام 2010، كما أن اللجنة عملت على صيانة المنطقة المحيطة بالضريح في نفس الفترة، بما يستلزم ذلك من تعبيد للطرقات المؤدية إليه، ووضع الشاخصات الدالة عليه.

إذاً، كيف يكون ما فعله الأتراك "عدواناً سافراً"، وهم الذين تثبت السنوات الماضية ما قبل الثورة، وأبعد منها، أي منذ الاحتلال الفرنسي لسوريا، أن هذه البقعة من الأرض، هي أرض "سيادية تركية"؟ لكن، إذا أخذ بفرضية أن ما فعله الجيش التركي، هو "عدوان سافر"، لماذا لم يرد جيش النظام السوري على العدوان، خاصة وأن بالإمكان، وبسهولة، التصدّي لمجموعة صغيرة بالحجم الذي دخلت به القوات التركية؟ ألا يملك النظام القدرة العسكرية على إيقافهم، وإجبارهم على العودة من حيث جاؤوا؟. أغلب الظن، أنّه يملك، ولا يملك. وهنا تختلط التفاصيل العسكرية المعقّدة، بالتفاصيل السياسية الأكثر تعقيداً. فالنظام الذي لم يُسجَّل أنّه تصدى لعدوان واحد في تاريخه، لا قبل الثورة، ولا خلالها، لماذا يُتوقَّع منه التصدي لهذا "العدوان" الآن؟. المسألة في حقيقتها، وبالممارسة، أن مهمة النظام، كانت ومازالت، تسجيل الاعتداءات، وليس الرد عليها. ألا يعرف الأتراك، بل وحتى "الإسرائيليين" وغيرهم هذه الحقيقة؟

إضافة إلى أن النظام السوري يعترف بالمعاهدات مع العدو الصهيوني كـ "معاهدة فك الاشتباك" الموقّعة معه في العام 1974 في جنيف برعاية الولايات المتّحدة الأميركية و"الاتحاد السوفييتي" السابق و"الأمم المتحدة"، فكيف لا يعترف بها مع الدولة التركية، وهي التي مازال يحتفظ بعلاقات دبلوماسية معها (وإن بالحدود الدنيا)، إذ أن القيادة التركية، بحسب بيان "سانا" نفسها، أبلغت القنصلية السورية بإسطنبول بالعملية، بغض النظر عن عدم انتظارها لموافقة الطرف السوري عليها، إذ أن تبليغها من جهة أخرى لـ "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة" بحسب ما أكّده رئيسه خالد الخوجة في مؤتمره الصحفي، يعني أن الأتراك قد أبلغوا كل الجهات السورية، ويعني أيضاً أن هذه العملية بالتحديد، على درجة من الأهمية، لدرجة الإبلاغ، والمباشرة على الفور، دون انتظار أي موافقة من أي طرف.

يمكن القول هنا، إن النظام السوري، لا يملك القدرة على الرد، لأسباب سياسية تتعلّق بالتوازنات الدقيقة جدّاً، والتي قد يؤدّي أي خلل فيها، إلى إقحام الجيش التركي، على الأقل بردود قد تكون محدودة، لكنها زاجرة، قد تغير بالفعل من الواقع على الأرض. هذا إذا ما صدق الافتراض الذي يتكهن به البعض، حول العمل على تجهيز تركيا لوصاية طويلة الأمد على سوريا.

كما يمكن التكهّن، أن بمقدور الجيش التركي فعل ما هو أكثر من نقل جثمان من مكان إلى آخر، لأن ما يحدد شكل الإجابة على قدرة النظام السوري على الرد من عدمه، هو بالضبط، الإجابة على سؤال: هل بإمكان الجيش التركي، تقنياً، وسياسياً، التدخّل في سوريا متى شاء؟ نظرياً، الجواب: نعم. ليس الجيش التركي فقط، بل أي جيش على الإطلاق. طبيعة ردود أفعال النظام، والتي يعبّر عنها بالإدانة تارة، و"الاحتفاظ بحق الرد" تارة أخرى، تؤكّد هذه الفرضية، أي العجز المطلق عن حماية حدود البلاد، فيما تم خلال سنوات الثورة ترويضه ليكون فقط، قوة تدمير داخلية مرتهنة ليس إلا.

إن كان ما فعله الأتراك، وقبلهم "الإسرائيليين"، وما بينهما "التحالف الدولي ضد داعش"، يعتبر بالنسبة للنظام عدواناً، فعلى قيادته ومثقفيه وإعلامييه التساؤل للحظة: إن كنّا غير قادرين على حماية حدود البلاد في كل المراحل التي مرّت بها، فما مبرّر بقائنا؟ لأن ما يحدث، لو حدث أقل منه بكثير في أي بلد من البلدان المعتدية، لاستقالت حكومات، وحُلّت برلمانات، وشكّلت لجان التحقيق للمحاسبة.

المسألة السورية ومواقف المجتمع الدولي

د. حبيب حداد

المجتمع الدولي تخلى عن مسؤولياته القانونية والأخلاقية تجاه الشعب السوري ...المحنة التي تعيشها سورية اليوم كانت بسبب خيانة المجتمع الدولي وتخاذله وتخليه عن دعم الثورة السورية، أمريكا وكثير من الدول التي تدعي صداقتها للشعب السوري متواطئة فعليا مع روسيا وايران والنظام السوري واطراف دولية أخرى ضد الثورة السورية، وتتناغم هذه المواقف مع ادعاءات النظام بأنه يتصدى لمؤامرة كونية كبرى، وهكذا تتواصل مثل هذه التصريحات في كل يوم، وخاصة من قبل معظم أطراف المعارضات السورية الخارجية في تبرير ساذج لمواقفها وأفعالها التي أسهمت الى حد كبير في المأزق المصيري الذي تواجهه سورية اليوم كدولة ومجتمع ووطن موحد.

هذا هو أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى انحراف الثورة السورية عن مسارها الطبيعي واغتيال روحها الحضارية وأهدافها في الحرية والديمقراطية وصنع الغد الأفضل. وهذا هو بالتالي أحد عوامل الخلل المباشرة في الأزمة التي يعرفها العمل الوطني الديمقراطي في سورية، وهو افتقاد النظرة السليمة وغياب الموقف الصحيح في فهمنا وتعاملنا مع المجتمع الدولي: عربيا وإقليميا وعالميا.

واذا كنا لا نريد الدخول في عالم النوايا والمصالح الذاتية والفئوية ،في استقصاء ورصد الدوافع من وراء القاء مسؤولية فشلنا وأخطائنا وتقصيرنا على الآخر أي على المجتمع الدولي، أفلا يحق لنا هنا أن نطرح سؤالا منطقيا ومشروعا على هؤلاء الذين ينهجون مثل هذا النهج ويسلكون مثل هذا السلوك ،وهو: إذا كنتم مقتنعين بذلك فعلا أي أن المجتمع الدولي قد تخاذل عن مساعدة الشعب السوري وتواطأ مع نظام الاستبداد الفاشي فلماذا إذن ترتبطون بهذا الخارج؟ تتلقون مساعداته المتنوعة وتباركون مصادرة إرادة شعبكم وقراره الحر المستقل وتتطوعون بحماس أعمى لتنفيذ أجنداته فيما يتعلق بمصير ومستقبل وطنكم ؟.

أتذكر هنا ،وفي هذا المجال، أني التقيت في بداية العام الثاني للانتفاضة أحد الضباط الوطنيين الكبار المنشقين حديثا. سألته عن تصوره لتطور الأحداث في قادم الأيام في بلدنا. أجابني بأن ساعة الفرج أضحت قريبة، وتابع حديثه: لقد قدمنا للأمريكيين قبل أسبوع خارطة تتضمن مواقع الجيش السوري، وطلبنا منهم أن يقوموا بقصف وتدمير أهداف خمسة–ذكرها لي –وأضاف لقد أكدنا لهم أنه بمجرد تنفيذ طلبنا هذا فإننا سنكون قادرين على اسقاط النظام خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام؟.

هكذا تدخل الثورة السورية عامها الخامس ومعظم معارضات الخارج ماتزال تردد نفس الخطاب وتنهج نفس السلوك وتتسابق للانخراط بما يتاح لها من أجندات أجنبية، دون مراجعة جادة لتجاربها وأدائها، لتتعرف على الأخطاء والخطايا التي ارتكبتها بحق وطنها وناسها، والتي كانت السبب الرئيس في استمرار تشتتها وتناحرها واعتمادها الكلي على الخارج في استهتار مشين لإرادة الشعب السوري وقيمه الوطنية والحضارية.

ويذكرنا استمرار الخطا ب اياه لدى المعارضات الخارجية إلى حد بعيد بخطاب القوى الوطنية في الخمسينات والستينات الذي ظل في طابعه العام خطابا حماسيا انفعاليا يفتقر إلى العقلانية والنظرة العلمية الموضوعية في تقييم الوقائع وتعيين مسبباتها البعيدة أو المباشرة ومن ثم التعامل معها بكيفية صحيحة. فلقد كان محور ذلك الخطاب الدائم أن العالم كله أو أن الطرف الأقوى فيه: الاستعمار والإمبريالية والصهيونية والرجعية هو المسؤول عما حل بنا، وهو العائق لعدم تمكننا من استكمال تحررنا، وخاصة بناء دول ديمقراطية حديثة في مستوى العصر. إنه منطق خطير يكرس ويديم حالة القصور والعجز سواء لدى الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات التي يسود فيها مثل هذا الوعي. إذا كنا قانعين بأن نستمر في تفسير وتبرير إخفاقاتنا وفشلنا على هذا النحو وتحميل المسؤولية للآخر وإنه بالتالي لا أمل يرتجى كي ننجح في تحررنا وتقدمنا وانتزاع حقوقنا إلا اذا كان الآخر راضيا عن مواقفنا وداعما لقضايانا، وذلك على الرغم من كل الطاقات التي نملكها وكل الجهود التي نبذلها وكل التضحيات التي نقدمها ، فأي مستقبل ينتظرنا ؟.

الكل لا بد يعرف أن المجتمع الدولي ليس واحدا في مواقفه سواء منها المعلنة، وبخاصة في الأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي، أو غير المعلنة. وذلك نتيجة تباين أو اختلاف مصالح أطرافه. فلكل دولة كبرى مصالحها واستراتيجيتها الخاصة حتى لو كانت ضمن حلف واحد أو مجموعة دولية أو كومنولث، كما في حلف الناتو مثلا الذي يجمع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ،وكذلك الأمر في علاقة روسيا والصين مع بقية دول البريكس، وبالطبع غير بعيد عنا الاستشهاد بالوضع داخل الجامعة العربية وداخل مجلس التعاون الخليجي، وحتى اسرائيل التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات عضوية استراتيجية لا يمكن القول أن سياستها مطابقة تماما لسياسات الولايات المتحدة إزاء العديد من مشاكل منطقة الشرق الأوسط أو غيرها، كذلك لا يمكن اعتبار سياسات دول الخليج العربي نسخة طبق الأصل عن السياسة الأمريكية في هذه المنطقة، بل هي نفسها قد تلتقي على قضايا عامة مشتركة، وقد تتباعد أو تتناقض مواقفها تجاه قضايا أخرى.

نتائج خطيرة ومتعددة كانت حصيلة مواقف وممارسات وخطاب معظم قوى المعارضة السورية الخارجية طوال السنوات الأربع الماضية، وخصوصاً في تعاملها مع المجتمع الدولي، وفي المقدمة منها اثنتان :أولهما التغطية على حقائق الواقع فيما يخص تفشي وهيمنة المجموعات الأصولية الإرهابية والتكفيرية على الأرض السورية، وانحسار الحراك الشعبي الثوري بجانبيه المدني والمسلح، وثانيهما الفشل في تقديم صورة صادقة لانتفاضة الشعب السوري إلى الرأي العام الشعبي في بلدان العالم من أجل أن تضغط تلك الشعوب على حكوماتها لتقديم دعمها لمطامح الشعب السوري المشروعة .

وحتى اليوم يستمر خطاب المعارضات السورية يردد نفس النغمة: العالم مسؤول عن تدمير سورية.. العالم خذلنا.. المجتمع الدولي متواطئ مع النظام ومع روسيا وإيران.. أمريكا وروسيا وإيران والنظام السوري والنظام العراقي واسرائيل هم من أوجدوا وصنعوا "داعش" و"النصرة" وأخواتهما ؟.

الآخر– المجتمع الدولي هو السبب الوحيد لكل إخفاقاتنا وهزائمنا ونكباتنا. أما جهودنا نحن القوى الوطنية الديمقراطية فهي موحدة وفي أفضل صيغة، ورؤيتنا لواقعنا وطريقنا نحو التغيير الديمقراطي المنشود فهي واضحة وعملية وممكنة التنفيذ، وتعاملنا مع المجتمع الدولي يتم على أساس من إدراكنا العميق لطبيعة المصالح الدولية ؟.

نحن إذن من حيث النتيجة نمثل إرادة شعبنا خير تمثيل ونستجيب لمعاناته التي فاقت كل تصور واحتمال..؟؟. لكن كل هذه الادعاءات التي يقصد منها إرضاء الذات شيء والواقع الراهن الذي يعيشه شعبنا ويواجه فيه أخطر التحديات المصيرية شيء آخر. فهل في الأفق القريب صحوة في الوعي ويقظة في الضمير تؤهلان معارضاتنا الوطنية كي تبدأ الخطوة الأولى في الطريق الصحيح؟.

تحولات القضية السورية (٢)

د. عبدالله تركماني *

مشكلة سورية لا تتمثل في وجود هذا المشروع أو ذاك، بغض النظر عن الموقف منه، وإنما تتمثل في الافتقاد المريب، والمشين، لأية عملية سياسية جدية، يمكن أن تؤسس لتوافق دولي وإقليمي وعربي، يؤدي إلى وقف تعميم القتل والخراب والتشريد الجاري منذ أربعة أعوام.

إضافة إلى المخاطر الناجمة عن غياب هذا التوافق ثمة مخاطر ناجمة عن حالة التمزق في مجتمع السوريين. إذ أنّ كل يوم إضافي، في هذا الخراب، يعني مزيداً من الأسوار بين مكوّنات مجتمعهم، ومزيداً من الفجوات بينهم. والمشكلة هنا أنّ المحسوبين على الثورة، أو من يتصدرها، مازالوا في حالة إنكار لهذه الحقيقة المؤسسية، ولعل ذلك يفسّر تدنّي اهتمامهم ببحث الجهود لتوليد رؤى سياسية تؤكد واقع التعددية والتنوع في سورية. ولا شك في أنّ صعود «داعش» و«النصرة»، وباقي الجماعات العسكرية التابعة لجماعات الإسلام السياسي التكفيري والمتطرف، أسهم في تعميق الانقسامات بين السوريين، فضلاً عن أنه أثار مخاوفهم.

يأتي ضمن المخاطر، أيضاً، ضعف قدرة السوريين على توليد آلية مناسبة لإنتاج طبقة سياسية، أو مرجعية سياسية، تتولى إدارة أية عملية سياسية انتقالية في البلد. والمشكلة أننا نتحدث عن ذلك بعد مرور أربعة أعوام على الثورة، في حين أنّ هذه مازالت تعاني الافتقاد لأطر ذات مشروعية، ومرجعيات قيادية.

في كل الأحوال، هناك شروط أساسية لأي حل، كي يقترب من أن يكون حقيقياً، وأولها ألا يجرى تفصيله على مقاس الرغبات الروسية – الإيرانية، وأنه لا بدّ من أن يرسم خريطة خروج الأسد، طريقاً وبوابةً، بدءاً من إقرار إخضاع المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية للسلطة السياسية، أي للحكومة الانتقالية، بغية إعادة هيكلتهما وإبعادهما عن التدخل في الحياة السياسية.

وللوصول إلى هدفنا، علينا العمل على محاور أربعة:

– محور داخلي يحدد صورة النظام البديل الذي يريده الشعب السوري، ولا يكفي أن نقول إنه سيكون ديمقراطياً ومدنياً، ولا بد من تحديد نمط دولته، الذي سيقوم بتوافق جميع المكوّنات الوطنية السورية.

– فتح باب الحوار مع جميع قوى الداخل والخارج، للتفاهم على محددات للعمل الوطني. هذه المحددات هي حاضنة يضع الجميع تفاصيلهم العملية والنظرية في ضوئها، ويرون أنفسهم وغيرهم بدلالتها، ويلتزمون بها نواظم عمل وطني يعني خروجهم عليها تخريبه.

– تشكيل قيادة سياسية/عسكرية موحدة، تكوّنها التنظيمات المدنية والديمقراطية التي برزت خلال الأعوام الأربعة الماضية، وترسم سياسات تغطي جميع جوانب الواقع، تتضمن خيارات صريحة.

– لا بد من تحوُّل في الساحة الوطنية، يحقق هدفين رئيسيين: أولهما: توحيد القوى العسكرية والميدانية بجميع فئاتها وأصنافها، عدا تلك التي ترفض هدفي الثورة: الحرية والدولة الديمقراطية. وثانيهما: توافق المعارضة السياسية على حل سياسي، تحدد معالمه خلال مؤتمر وطني، يعيد هيكلة التمثيل الوطني داخله، ليشمل القوى المناضلة من أجل الحرية والدولة الديمقراطية، ومن لم تتلوث أياديهم بدماء السوريين من أهل النظام، وبدون استعدادهم للمشاركة في الهيئة الحاكمة الانتقالية ومرحلة الانتقال إلى النظام الديمقراطي.

وبين كل الاحتمالات يبدو أنّ مآل الحل الواقعي والمنطقي والذي يتفق مع مصلحة السوريين، السعي لإنهاء الوضع الكارثي السوري بحل سياسي تفاوضي يقيم حكماً انتقالياً بكامل الصلاحيات شريطة أن لا يشارك فيه القاتل بشار الأسد وكل مكوّنات النواة الصلبة لنظام الاستبداد، يوقف إطلاق النار ويقود عملية انتقالية تمر بدستور جديد وانتخابات تشريعية ورئاسية وعودة المهجرين وإعادة الإعمار ومواجهة المنظمات الإرهابية، داعش والنصرة، وكل من لا يقبل بوقف القتال والاحتكام لعملية سياسية ديمقراطية.

وليس المطلوب، اليوم، تنظيماً جديداً، يكرر مثالب وأخطاء تنظيمات المجلس الوطني والائتلاف، ويشجع على مزيد من الانقسام والتناحر والتنازع على القيادة والمناصب، إنما المطلوب فريق من قيادات المعارضة وأصحاب الخبرة والكفاءة والصدقية، عابر للتشكيلات القائمة، وبالتالي، مكمّل وموحّد لها، وليس نافياً ومناقضاً، يضع خطة للعمل، ويعرضها على الشعب، ويباشر في تنفيذ برنامج واضح ومتفق عليه للخلاص الوطني، تحت إشراف الرأي السوري العام ومراقبته.

إذ سيكون من الصعب أن تنتصر ثورة يذهب ساستها في اتجاه وعسكرها في آخر، ولن تنجح نضالات يستخدم الساسة العسكر فيها لمقاصد شخصية، لا علاقة لها بمبدأ وطني أو ثوري. في المقابل، لن تنجح ثورة يعزف عسكرها عن تصحيح مسارها، علماً أنّ انقساماته وخلافاته لعبت دوراً كبيراً في تقويضها، مثلما لعبت خلافات وانقسامات السياسي دوراً مخيفاً في تمزقه وهزائمه.

إنّ الصراع في سورية هو صراع إقليمي ودولي عبر السوريين، ولن ينتهي إلاّ إذا جرى توافق دولي على الخروج منه. وقد أضحى للقوى الخارجية كلها ميليشيات تحارب عبرها في هذا الطرف أو ذاك، ومؤسسات إغاثية تهيمن عليها، وتجمعات سياسية تؤثر في مواقفها. لكنّ التوافق لن يأتي من هذه القوى الخارجية بقدر ما سيأتي من قدرة رجالات ونساء سورية على صنع توافق يحمي بلدهم، على مستوى السياسة كما على مستوى القوى العسكرية.

وبناء على ما تقدم، يبقى العامل الذاتي الوطني حجر الأساس في أي تعامل مع المبادرات والجهود التي تقارب المسألة السورية. فمن دون قيادة سياسية متماسكة للمعارضة تمتلك رؤية سياسية واضحة ومطمئنة لسائر المكوّنات السورية، على قاعدة احترام الحقوق والخصوصيات، وتكون بعيدة كل البعد من التعصب والتطرف في أشكالهما، وتأخذ في اعتبارها المعادلات الإقليمية والدولية، وتؤكد للجميع أنّ سورية المستقبل ستكون عامل استقرار وأمان لمصلحة الجميع، ستبقى الأمور عائمة، مفتوحة على غير ما هو منشود. ومن دون قيادة كهذه ستبقى كل جهود المعارضة الميدانية، بما في ذلك تدريب القوات لدى الدول المختلفة، مجرد قطع متناثرة في لوحة غير مكتملة.

يستدعي هذا، قبل أي شيء آخر، العودة إلى ذاتنا، واستعادة روح الثورة والمبادئ التي كانت تمثلها، في الحرية والكرامة وحق الشعب في تقرير مصيره، ورفض المساومة على القضية التي ضحى من أجلها ملايين السوريين، بعضهم بأرواحه وبعضهم بمستقبله وكل ما يملك، فمن دون إحياء روح الثورة من جديد، وتعميم إشعاعها في قلوب أغلب السوريين، لن يبقى هناك أي معنى لمعركتنا الراهنة، وسيتحول الكفاح البطولي المرير الذي خضناه، منذ سنوات، إلى اقتتال مجاني، عبثي. وسوف يشجع هذا جميع القوى الوصولية والانتهازية على التلاعب بمشاعر السوريين، المنكوبين والمحبطين، لتبرير أي اتفاق على حساب مصالحهم ومستقبل أبنائهم، بما في ذلك تبرير التسليم بالأمر الواقع، والاستسلام لحكم القوة الغاشمة.

* باحث استشاري في " مركز الشرق للبحوث " – دبي